http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2047) السنة الثامنة - الجمعة (18) شباط 2011

جعفر الصدر يستقيل من البرلمان احتجاجا على عجز الحكومة

حملة اعتقالات ضد متظاهري الكوت والغضب يتواصل لليوم الثاني

البرلمان يدعو نواب واسط إلى لقاء الغاضبين وتطمينهم

متابعة/ المدى

بعد يوم واحد من أحداث الكوت "الاستثنائية" استقال النائب عن دولة القانون جعفر الصدر تضامنا مع المتظاهرين، بينما شنت قوات الأمن في المحافظة حملة اعتقالات ضدهم.

وأكد مصدر سياسي مطلع أن النائب عن دولة القانون جعفر الصدر قدم استقالته من عضوية مجلس النواب.

وقال المصدر إن "عضو مجلس النواب العراقي عن دولة القانون جعفر محمد باقر الصدر قدم، اليوم، استقالته من عضوية البرلمان، إلى هيئة رئاسة البرلمان".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "استقالة الصدر جاءت احتجاجا على تردي الخدمات وعدم استطاعة الحكومة تقديم أي شيء للشعب، فضلا عن كونها تضامنا مع المتظاهرين"، بحسب قوله.

على صعيد آخر، ذكر مصدر في ديوان محافظة واسط، أمس الخميس، أن عضوا في مجلس المحافظة اقتحم مكتب المحافظ وحاول إضرام النار فيه قبل أن تتمكن القوات الأمنية من إيقافه.

وأوضح المصدر أن "عضوا في مجلس محافظة واسط (لم يذكر اسمه) اقتحم صباح أمس مكتب المحافظ وحاول إضرام النار في ما تبقى من محتوياته، إلا أن قائد الفرقة الثامنة اللواء عبد جبر مظلوم وقائد شرطة واسط اللواء حسين محبوبة منعاه".

وأضاف المصدر أن "القوات الأمنية تمكنت من إخلاء مبنى المحافظة من المتظاهرين، وحاليا المبنى تحت سيطرة القوات الأمنية من الجيش والشرطة".

وشهدت محافظة واسط امس تظاهرات عارمة أسفرت عن إلحاق أضرار في مباني المحافظة ومجلسها وإحراق مكتب العقود في ديوان المحافظة ومكتب المحافظ ومنزله الشخصي احتجاجا على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين والنقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية والتأخير في تنفيذ قرار المجلس القاضي بإقالة المحافظ من منصبه وضرورة محاسبة المفسدين في حين يواصل المتظاهرون اعتصامهم داخل مبنى ديوان المحافظة وسط مدينة الكوت.

وارتفعت حصيلة جرحى التظاهرة أمس على لسان مدير إعلام صحة واسط فلاح قاسم إلى ٥٥ جريحاً، بينهم اثنان في حالة حرجة.

وفي تطور لاحق، أفاد مصدر في شرطة محافظة واسط بأن القوات الأمنية رفعت حظر التجوال الذي فرض أمس على خلفية التظاهرات التي شهدتها المحافظة.

ورفعت "القوات الأمنية في محافظة واسط حظر التجوال الذي فرضته، أمس الأول، على السيارات والمشاة"، مبينا أن "الحياة بدأت بالعودة تدريجيا على الرغم من إغلاق المتاجر وبعض الشوارع الرئيسية بمدينة الكوت".

وفرض حظر شامل للتجوال في مدينة الكوت يوم أمس الأول اعتباراً من الساعة الرابعة عصرا، على خلفية التظاهرات التي شهدتها المحافظة والتي أدت إلى استشهاد وجرح ٥٠ شخصا.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "عشرات الأشخاص يتجمعون حاليا قرب مجلس المحافظة ومبناها اللذين تم إحراقهما خلال تظاهرة أمس"، مشيرا إلى أن "قوات الشرطة والجيش تقوم بتفرقة المتجمعين خشية من تنظيم تظاهرة أخرى لكن التظاهرات تجددت صباح أمس الخميس، للمطالبة بإقالة محافظ واسط وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بحسب مصدر امني.

وأوضح مصدر مطلع أن "مدينة الكوت شهدت صباح اليوم تظاهرة جديدة أمام مبنى مجلس المحافظة للمطالبة بإقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة من منصبه وتحسين الخدمات ومحاسبة المتسببين بالفساد الإداري".

وأضاف أن "المتظاهرين الذين يزيد عددهم عن ٥٠٠ شخص يحملون لافتات خطت عليها عبارات تندد بابقاء المحافظ في منصبه بالرغم من إقالته من قبل المجلس"، مشيرا إلى أن "المتظاهرين سلموا أعضاء المجلس بيانا بمطالبهم التي ركزت على إقالة المحافظة ومحاسبة المفسدين".

الى ذلك، قال مصدر امني في محافظة واسط ان قوات امنية قامت بحملة اعتقالات بحق من يشتبه باشتراكهم في التظاهرات التي شهدتها مدينة الكوت اليوم، والتي وقعت خلالها أعمال عنف وأصيب نحو ٥٥ شخصا فيها.

وأوضح المصدر ان "قوة من الجيش وشرطة مكافحة الشغب نفذت حملة اعتقالات لكل من يشتبه باشتراكه في التظاهرات التي شهدتها مدينة الكوت، وقامت القوة باعتقال من خرق حظر التجوال الذي اعلن اليوم، ومن ثبت اشتراكه بالتظاهرة وأعمال العنف التي شهدتها المدينة".

وكانت غرفة عمليات واسط أعلنت، عن حظر لتجوال الأشخاص والمركبات، ابتداء من الساعة الرابعة من عصر اليوم والى اشعار آخر في محاولة للسيطرة على الوضع الأمني الذي تدهور عقب اعمال العنف التي رافقت التظاهرات في المدينة، في وقت وصل فيه قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق عثمان الغانمي الى المدينة ممثلة بقوات من الجيش العراقي وطواريء شرطة ذي قار، مشيرا إلى إن الوضع عاد إلى طبيعته الآن.

يذكر إن متظاهرين اقتحموا مبنى المجلس البلدي في ناحية النصر التابعة إداريا لقضاء الشطرة ، واحرقوا عدداً من غرفه وأثاثه .

المصدر أكد عدم وقوع إصابات بشرية، لافتا إلى إن المتظاهرين اتجهوا الآن إلى مبنى مديرية البلدية.

كما تظاهر العشرات من طلبة كلية تربية سامراء، الأربعاء، مطالبين بعزل عميد الكلية ومعاونيه من مناصبهم، احتجاجا على سوء الإدارة، والمعاملة السيئة، فيما أشار أحد الطلاب إلى انتقادات للإدارة تتعلق بالمعاملة القاسية، وبتقييد حرية الاختلاط بين الإناث والذكور في الكلية.

وقال الطالب عمر رياض في قسم اللغة العربية بكلية التربية لوكالة "السومرية نيوز"، إن "العشرات من طلبة كلية التربية في سامراء شاركوا بتظاهرة للمطالبة بعزل عميد الكلية عبد المجيد صالح ومعاونيه"، مبينا أن "هذه التظاهرة نظمت احتجاجا على سوء الإدارة، والمعاملة القاسية التي يتعرض لها الطلاب".

وأضاف رياض أن "عمادة الكلية لا توفر لهم الحد الأدنى من متطلبات الحياة الجامعية، وتتشدد في موضوع الزي الموحد من دون مراعاة ظروف الطلبة الاقتصادية"، لافتاً إلى أن "الطلبة انتقدوا بشدة أيضاً تقييد حرية الاختلاط بين الإناث والذكور في الكلية".

وأشار رياض إلى أن "العميد استقبل المتظاهرين داخل حرم الكلية ودعاهم للحوار في إحدى القاعات، لكنهم عادوا إلى الاحتجاج لعدم قناعتهم بالوعود التي طرحها العميد".

ورفع المتظاهرون لافتات كتبوا عليها (نطالب بتغيير الدكتاتور عبد المجيد عميد الكلية) فيما ردد آخرون شعارات سخروا فيها من عمادة الكلية ومنها (نحن لسنا لوحات بل طلاب جامعات..لا نريدك..لا نريدك)، فيما التزم العميد جانب الصمت ولم يتحدث للصحافيين عن أسلوبه أو وعوده للطلبة.

يذكر أن كلية تربية سامراء، تتبع لجامعة تكريت، وهي تأسست عام ٢٠٠٠، وبدأت الدراسة فيها في العام نفسه بثلاثة أقسام هي العربية والتاريخ وعلوم الحياة، وفي عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ تم استحداث قسمي الكيمياء وعلوم القرآن، وتضم حالياً أكثر من ٧٠٠ طالب وطالبة يتوزعون بين أقسامها.

من جانبه، دعا رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي أعضاء البرلمان عن محافظة واسط الى التوجه الفوري للمحافظة التي شهدت تظاهرات شارك فيها المئات ووقعت خلالها اعمال عنف، لسماع مطالب المتظاهرين.

وقال النجيفي، خلال جلسة مجلس النواب المنعقدة يوم الأربعاء، ان "مجلس النواب سيقوم بتلبية كل المطالب المشروعة للمتظاهرين وسيقوم بمناقشتها مع الحكومة لايجاد الحلول لها"، داعيا النواب عن محافظة واسط "بالتوجة الفوري الى المحافظة لمتابعة التطورات التي حصلت فيها ومعرفة مشاكل المتظاهرين والاطلاع عليها بهدف معالجتها".

وأوضح ان "البرلمان سيكون على اتصال مع النواب عن محافظة واسط لمتابعة تطورات الوضع والاطلاع على المشاكل للوصول الى حل".

خفض رواتب المسؤولين العراقيين سيوفر ١٩ مليون دولار

متابعة/ المدى

أكد مسؤول عراقي رفيع إعداد مسودة قانون لخفض كبير في رواتب كبار مسؤولي الدولة، يصل في بعض الحالات الى النصف، يوفر للميزانية حوالي ١٩ مليون دولار سنويا. وقال الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق ان "اللجنة الوزارية المكلفة باعادة النظر برواتب المسؤولين انهت عملها وسلمت مسودة الى مجلس الوزراء ليتم قرارها في جلسة الثلاثاء القادم" مشيرا الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي قرر خفض ٥ ملايين دينار اخرى من مرتبه.

وكان المالكي قد قرر مؤخرا خفض راتبه الشهري بنسبة خمسين في المائة واعادة النصف الآخر الى خزينة الدولة، في خطوة تهدف لتقليص الفوارق المعيشية في البلاد وسط اجواء احتجاج شعبي وتظاهرات يومية واسعة. وكان المالكي يتقاضى ٣٥ مليون دينار (٣٠ الف دولار) قبل التخفيض. وذكر انه سيتنازل عن نصف المرتب ليصبح ١٧ مليونا و٥٠٠ ألف دينار فقط.

لكن العلاق ذكر ان المالكي "طلب تخفيض راتبه اكثر ليبلغ ١٢ مليون دينار (عشرة آلاف دولار) شهريا ومثله رئيس الجمهورية، وهذا سيساعدنا بالتعامل مع القضية".

وأوضح ان "المسودة أوصت بخفض كبير يشمل الوزراء وأعضاء مجلس النواب جميعا يصل في بعض الحالات الى خمسين بالمائة من أصل الرواتب الحالية".

ويتقاضى الوزراء العراقيون البالغ عددهم ٤٣ ،رواتب تبلغ ١٣ مليون دينار (١١ ألف دولار) ومثلهم يتقاضى ٣٢٥ نائبا في البرلمان. ووفقا لحسابات أجرتها وكالة فرانس برس سيوفر التخفيض ١٩ مليون دولار سنويا على الأقل.

وقال العلاق الذي يشغل هذا المنصب الإداري منذ ٢٠٠٦ "نحاول ان نستفيد من الرغبة الموجودة من قبل رئيس الجمهورية (جلال طالباني) ورئيس مجلس النواب (اسامة النجيفي) ورئيس الوزراء (نوري المالكي) والأحزاب السياسية جميعهم في مزاج لقبول ذلك التخفيض".

وأكد ان "الوزراء والنواب وفقا للمسودة الجديدة سيتقاضون ثمانية ملايين دينار شهريا (سبعة الاف دولار)". واكد ان "المسودة لا تقف عند هذا الحد فحسب انما تشمل الوزراء والنواب المتقاعدين لاننا اذا استمرينا بهذا الشكل فانه ستستنزف ميزانية كبيرة".

ويتقاضى المتقاعدون ثمانين بالمئة من رواتبهم الحالية. وقال ان المسودة تنص على ان المسؤول الذي خدم اقل من خمسة أعوام سيحصل على خمسين بالمئة من راتبه بعد التخفيض. اما ما يزيد عن ذلك، فيحصل على ثمانين بالمئة بعد التخفيض وما يقل عن خمسة فلا يستحق اي تقاعد. و فيما أعلن عن تشكيل لجنة مكونة من ممثلي الرئاسات الثلاث تعمل على إعادة النظر في الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها المسؤولون الكبار في الدولة العراقية، قال أعضاء في مجلس النواب ان التوجه الذي تتبناه أغلبية القوى النيابية يتجه نحو تخفيض تلك الرواتب والمخصصات بمقدار النصف.

ويشير النائب عن كتلة الأحرار جواد الجبوري الى ان الأموال المستقطعة من رواتب المسؤولين الكبار ستذهب الى المشاريع الاستثمارية والخدمية في الموازنة الاتحادية. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اصدر الجمعة الماضية توجيهاً بتخفيض راتبه بنسبة ٥٠٪، تبعه تصريح لرئيس الجمهورية جلال طالباني أكد فيه انه وجّه أيضا بأن يكون هو شخصياً في مقدمة من تخفض رواتبهم، مقترحاً ان يشمل التخفيض جميع منتسبي رئاسة الجمهورية والوزراء والنواب وذوي الدرجات الخاصة.

ويبين النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا أن قيمة الراتب الشهري والمنافع الاجتماعية لأي نائب في البرلمان العراقي تصل الى ٣٤ مليون دينار عراقي فيما تتعدى ذلك لدى أعضاء الرئاسات الثلاث لتتجاوز الـ٨٠ مليون دينار شهرياً، لافتا الى ان هذه المبالغ ضخمة جداً وتتسبب في إرهاق الموازنة العامة للدولة.

من جهته يؤكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان وجود مقترح ستتم مناقشته بالبرلمان العراقي قريبا يقضي بقيام وزارة المالية بإعادة النظر بسلم الرواتب الحالي وتخفيض رواتب المسؤولين الكبار.

إلا ان النائب عن كتلة الأحرار جواد الجبوري يرى ان مقترح تخفيض رواتب كبار المسؤولين في الدولة العراقية ربما يتأخر بعض الشيء لوجود مساع من بعض الأطراف لعرقلته، لكنه أكد في الوقت نفسه ان المقترح سيمرر إلى البرلمان لوجود ضغط من الرأي العام العراقي باتجاه تخفيض تلك الرواتب.

يذكر ان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أعلن تأييده لخفض رواتب الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب إلا انه أشار إلى ان الأمر يحتاج الى تشريع ويتطلب تدخل مجلس الوزراء لتقديم مشروع قانون تخفيض الرواتب لإقراره في البرلمان.

على خلفية قطع رواتب شركة السكك الحديد

النقل تتهم المالية بتأجيج الوضع الداخلي في البلاد

متابعة/ المدى

اتهمت وزارة النقل الاتحادية، الخميس، وزير المالية بتأجيج الوضع الداخلي في البلاد، على خلفية قراره القاضي بقطع رواتب شركة السكك الحديد بدءاً من الشهر الجاري. وقال المتحدث الإعلامي باسم شركة السكك الحديد جواد الخرسان، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "قرار حجب رواتب شركة السكك الحديد من قبل وزير المالية رافع العيساوي، الغرض منه تأجيج الوضع الداخلي في البلاد". وقرر وزير المالية رافع العيساوي أمس الأربعاء، بقطع رواتب شركة السكك الحديد كونها إحدى الشركات التي توصف بأنها تعمل وفق نظام التمويل الذاتي. وأضاف الخرسان أن "منتسبي الشركة والبالغ عددهم ١٢ الف موظف سيخرجون باحتجاج واسع خلال اليومين المقبلين لحين تراجع وزير المالية عن قراره الذي يغبن فيه حقوق موظفي سكك الحديد".

وتابع بالقول أن "وزارة النقل لديها اتفاق مع وزير المالية السابق باقر جبر الزبيدي، بأن تستلم شركة السكك الحديد رواتب موظفيها من المصارف الحكومية على أساس القروض". وأوضح أن "وزير المالية الحالي قرر بصورة مفاجئة ضرب جميع القرارات السابقة"، مبيناً أن "الأمر سيسبب مشاكل اقتصادية كبيرة لموظفي الشركة كونها تخسر سنويا أكثر من ٧٠ مليار دينار عراقي رواتب وأرباحها لا تتعدى ١٢مليار دينار عراقي سنويا".

وكانت وزارة النقل الاتحادية قد أعلنت في ٩ كانون الثاني الماضي، أن شركة السكك الحديدية تخسر مبلغ ٧٢ مليار دينار سنويا كرواتب لموظفيها، مبينة أن أرباحها السنوية لاتتجاوز ١٢مليار دينار عراقي.

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

وكانت الحكومة العراقية السابقة قد أعلنت في نيسان الماضي، عن إدراج العراق ضمن منظومة الدول المشتركة بالقناة الجافة.

يذكر أن وزير النقل السابق عامر عبد الجبار، كان قد حذر لدى تسليمه الوزارة إلى الوزير الجديد هادي العامري من تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين العراق ودول الجوار المسمى (بالقناة الجافة) كونه سيؤدي إلى تقليل فاعلية الموانئ العراقية والاعتماد فقط على النقل البري.